دور الجانب الاقتصادي
في التمهيد الايطالي لاحتلال طرابلس الغرب

د. أمحمد عطية محمد
أستاذ مساعد بقسم التاريخ
كلية الآداب والعلوم- قصر خيار/ جامعة المرقب

المقدمة :

كان قرار الغزو الإيطالي لولاية طرابلس الغرب يستند إلى خلفية داخلية بدأت تتشكل في أعقاب الوحدة الإيطالية عام 1870م والتي أخذت تطرح الفكرة الاستعمارية السائدة والتي كانت تستمد مبرراتها من جملة التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية التي انتشرت في تلك المرحلة ، كما ساهمت البنية الخارجية المحيطة في تلك الفترة والتي ساعدت على تدعيم هذه الفكرة لما لها من فائدة في نظرهم بالنسبة لإيطاليا خصوصا إذا علمنا بما تتمتع به ولاية طرابلس من أهمية إستراتيجية واقتصادية واجتماعية شكلت عامل جذب لصناع القرار السياسي في إيطاليا فضلا عن الأوضاع العسكرية والسياسية التي كانت تمر بها الولاية والتي كانت انعكاساً لحال الدولة العثمانية ككل[1].

هذه الظروف كانت تلهم ساسة إيطاليا ودعاة الاستعمار فيها إلى ضرورة التحرك وتحقيق حلمهم في إنشاء إمبراطورية كبرى تمتد من سواحل الشمال الإفريقي حيث طرابلس وتتجه جنوبا وشرقا لتضم دارفور في السودان وإثيوبيا وجزءاً كبيراً من مناطق شرق إفريقيا[2]، وبالرغم من انهيار هذا الحلم بعد تعرض إيطاليا إلى هزيمة تاريخية في معركة (عدوة) إلا إن هذا الحلم ظل مسيطراً على عقول الكثيرين من الإيطاليين إلى أن جاء الحكم الفاشي لتأكيده ومحاولة أحياه مرة أخرى ، بل إن نقاشات مطولة حدثت في داخل البرلمان الإيطالي طوال الفترة الممتدة بين عامي 1885م / 1908م حول كيفية السيطرة والإعداد لاحتلال طرابلس الغرب ، إضافة إلى ما تمثله من أهمية باعتبارها إحدى البوابات المهمة التي تأتي منها البضائع والثروات الإفريقية ، ووجود العديد من طرق التجارة عبر صحرائها[3]، وفي مسعى

استباقي سعت إيطاليا إلى إرسال العديد من البعثات الاستطلاعية اعتبارا من عام 1901م في ظاهرها التنقيب عن المعادن والثروات، ويشار في هذا الجانب إلى بعثة الدكتور (هالبهمبر) والبروفسور (دي سانكتمي) من معهد البحوث العلمية في روما حيث حاولت هذه البعثة العمل في الولاية لكنها منعت ولم يسمح لها إلا عام 1910م حيث تمكنت من الحصول على جملة من النتائج العلمية والاقتصادية التي جرى مناقشتها داخل البرلمان الإيطالي في ذلك العام[4]، هذا الأمر لم يتوقف فقد استمرت ايطاليا في إرسال البعثات بغية دراسة الولاية ومعرفة كل ما يتعلق بها قبل القيام بالغزو، كما أن الأوضاع التي تمر بها الدولة العثمانية ككل كانت عاملاً مهماً شجع إيطاليا وأعطاها حافزاً في المضي في تحقيق هذه الأطماع في ظل هذه الأوضاع التي تمر بها الولاية عليه فقد شكلت الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتدنية في الولاية سنداً مهماً لتحقيق هذا الحلم، فعدم ثبات الولاة وحدها كانت عاملاً مهماً حيث تناوب على حكم الولاية اعتبارا من عام 1835م وحتى عام 1911م قرابة ثلاثة وثلاثون واليا وهذا في حد ذاته معيار على تخبط الدولة وعدم استقرارها في كل الجوانب[5].

هذا الأمر شكل أكبر مشكلة كانت تواجه الولاة خصوصاً في عملية الإصلاحات هذا إذا أخذنا على بعضهم عدم امتلاك مقومات القدرة على الإصلاح أصلا زد عليه تدخل القناصل والسفراء الأجانب بصورة تتنافي وطبيعة عملهم وتتجاوز حدودهم الدبلوماسية ، وهذه الأمور كان لابد أن يكون لها انعكاس على أحوال الدولة والولاية على حد سواء فهؤلاء الولاة انشغلوا في اهتماماتهم بكيفية استمرارهم في الحكم دون النظر إلى أحوال الولاية[6]، زد على هذه الأوضاع غير المستقرة سيطرة الاتحاديين على زمام الأمور في الدولة العثمانية بعد انقلاب عام 1908م وما تبع ذلك من صبغ نهج العلاقة مع الولاية فيما عرف بالتتريك ومحاولة فرض القومية الطورانية، هذا العمل ساهم في نفور الأهالي بالولاية من تطبيق هذه السياسات في الوقت الذي تعاني فيه الولاية الضعف وعدم الاستقرار، الأمر الذي أعطى الايطاليين المجال والفرصة في تحقيق أهدافهم[7]، عليه فتراكم طبيعة عمل الولاة وتردي علاقتهم مع السكان، إضافة إلى حالة الضعف السائدة في كل

إنحاء الدولة العثمانية، هذه الأمور المجتمعة لابد أن تكون نتيجتها سيئة للطرفين، وإذا أخذنا في الاعتبار مدى ما وصلت إليه الحامية العثمانية الموجودة في طرابلس وبرقة من ضعف بحيث لم يتجاوز عدد قواتها خمسة ألاف جندي، فكيف يمكن صد أو مقاومة عملية الغزو الإيطالية[8]، وبالرغم من وعي نواب الولاية بهذه الإخطار وتحذيرهم بما وصلت إليه الأمور في الولاية ودعوتهم إلى الإسراع بتقديم العون العسكري بشكل خاص للولاية، إلا أن أصواتهم ذهبت أدراج الرياح ولم يتم الاستماع لهم، بل بالعكس لم يتم حتى تعويض القوات التي جرى سحبها إلى اليمن بالرغم من أن حكومة الاتحاديين أشارت إلى أنها سوف ترسل بدل عنهم وهذا لم يحدث [9].

هذه الإجراءات التي أتبعتها حكومة الاتحاديين التي يمثلها حقي باشا[10]، لم تتوقف حيث جرى وبشكل متواطئ عام 1910م سحب نصف جنود الفرسان في الولاية، في الوقت الذي كانت الولاية تعاني من إهمال لعمليات التجنيد وعدم إرسال مخصصات لجنة التجنيد، وجرى استبعاد أعداد من المؤهلين للجندية ولم يتم قبولهم كمتطوعين، إضافة إلى عمليات سحب السلاح التي تمت في الولاية والتي كانت تشيع بأن هذه العملية هي لاستبدالها بأنواع حديثة وهذا لم يحدث في إشارة إلى ما وصلت إليه الأمور من سوء الأحوال خاصة العسكرية منها[11]، يضاف إلى تلك الأمور عدم تقديم المعونة المالية التي كانت تقدم للولايات التي في حاجة إليها بغية إصلاح حصونها وإنشاء دفاعات لها بالرغم من تلاقي نظارة المالية لتلك المخصصات من مجلس الأمة العثماني، إضافة سحب الضباط العرب أو الذين يجيدون العربية ويعرفون أحوال البلاد العسكرية ويمكنهم قيادة الأهالي وإبعادهم في الوقت الذي كانت إيطاليا تعلن عن نيتها لغزو الولاية[12]، عليه يمكننا القول إن قلة القوة العسكرية العثمانية وتخلف قدراتها وتجهيزاتها هي إحدى ملامح الضعف الرئيسية في ولاية طرابلس والتي كانت من بين الجوانب التي شجعت إيطاليا في المضي في تحقيق مشروعها الاستعماري لغزو الولاية[13].

- **الأثر الاقتصادي و أوضاع ملكية الأراضي :**

بسبب الأوضاع المتردية للدولة العثمانية والتي لم تجد من حل لها سوى القيام بحركة إصلاح لتحسين الأوضاع وهذه العملية التي جرت فيها محاولة معالجة الأوضاع المالية والعسكرية للدولة والتي ترتبط بالجانب الاقتصادي الذي شكل جانباً مهماً للدولة على اعتبار أن ملكية الأرض وطريقة إدارتها واستغلالها هي أساس العمل الاقتصادي بما تمثله الأرض من ثروة إذا أحسن إدارة الضرائب المفروضة عليها وجبايتها إضافة إلى ما تمثله الأرض من مدد للجند من الذين يتم تقديمهم من ملاك الأراضي بما يتناسب مع مساحتها ومقدار داخلها وما أعقب ذلك من إلغاء قانون الالتزام على اعتبار أنه لم يلب الحاجة منه [14].

وقد عد هذا الأمر محاولة لرفع القدرة الإنتاجية للفلاحين دون ضغوط عليهم من الملتزمين، لكن الدولة العثمانية أعادت العمل بهذا النظام مرة أخرى بالرغم من كل سلبياته بعد فشلها في جمع الضرائب بشكل مباشر من الأهالي، الأمر لم يختلف مع أصحاب المهن الحرفية الذين اقر عليهم نظام المكانة الذي يعتمد على منح موظفي الدولة امتيازات لتحفيزهم على جباية هذه الضرائب على أن يتم أخذ نصفها مع إيراد النصف الآخر إلى الدولة[15]، ولمعالجة كل هذه الأوضاع سعت الدولة العثمانية إلى إصدار قانون متعلق بالأراضي في إبريل عام 1858م وقانون الطابو عام 1859م وألحقت بهم بعض التعديلات والهدف من إصدار تلك القوانين كان سعي الدولة إلى وضع حد للفوضى والسيطرة على عائداتها والتأكد من ملكيتها لكل الأراضي مع الحرص على تأكيد حسن تطبيقها وإدارتها لما لها من فائدة عائدة إلى خزينة الدولة[16]، لكن الأمر كان مختلفاً بالنسبة لولاية طرابلس الغرب من ناحية تطبيق تلك الأمور فيه بخلاف عن باقي الولايات العثمانية من ناحية ملكية الأرض وطريقة استغلالها على اعتبار غياب الأسس الإقطاعية التي كانت منتشرة وموجودة في باقي الولايات بسبب طبيعتها الجافة حيث غلبت الطبيعة الصحراوية وندرة المياه على الأوضاع، كما أن قلة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة وكذلك تركز السكان في الشريط الساحلي الضيق بوجه خاص ساهم في انعدام وجود إقطاع، لذلك جرى الاعتماد على ما توفره الأراضي من ضرائب إضافة إلى أن سيطرة القبائل على الأراضي الموجودة في الدواخل

في ظل تذبذب التبعية للحكم العثماني في ظل عدم قدرة الدولة على السيطرة عليها إضافة إلى أنها مناطق صحراوية تندر فيها الإمطار وتصعب فيها المواصلات مما يقلل من أهميتها الاقتصادية ، لذلك فقد اتبع العثمانيون تطبيق كل السياسات الاقتصادية من نظام الالتزام والملكانة إضافة إلى مفهوم الملكية الجماعية (القبلية) حيث جرى ربط الأرض بالتقسيم السنوي للأراضي وتوزيعها على العائلات سنويا بغية زراعتها أو رعيها على أن يتم تحصيل الضرائب بشكل قبلي أي أن تقوم القبيلة بتنفيذ سياسة الدولة على الأرض مقابل تقديم الضرائب والأعشار وهذا الأمر بكل تأكيد كان له دور سلبي في انتشار الصراعات القبلية على كيفية تقسيم الأراضي والرعي فيها وكذلك على طريقة تحصيل الضرائب من خلال مشايخ القبائل مما أوجد نوعا من التعسف والظلم يقوم به هؤلاء في مقابل تحصيل المطلوب من تلك الضرائب[17].

ولم تختلف تلك التقسيمات للأرض في كل ولاية طرابلس بل إن تلك التقسيمات تمت بموافقة الدولة العثمانية بما يحقق لها تحصيل الضرائب بشكل منظم، أما الأوضاع ظلت على ما هي عليه حتى بعد صدور قانون الأراضي عام 1858م والذي لم يطبق بشكله الفعلي والطبيعي بسبب أوضاع الولاية طوال فترة عودتها إلى الدولة العثمانية إلا في عام 1874م[18]، وفي جانب آخر يبين مدى الأثر الذي أحدثته تلك القوانين على الجوانب الاجتماعية نراه في تطبيق قانون الدفترخانة الذي بدأ العمل به عام 1864م بهدف ضبط ملكية الأرض وتحديد ذلك وفق إطار قانوني تتعلق بمساحة الأرض المملوكة ومعلومات عن المالك، لكن تلك العملية تعثرت في الكثير من الأوقات مما أدى إلى إلغاء هذه المؤسسة وجرى إعادتها مرة أخرى عام 1874م لكنها لم تنتظم بشكلها الفعلي ولم تعد للعمل سوى عام 1899م أي في عهد الوالي حافظ باشا بحيث جرى إعادة تسجيل الأراضي من جديد[19]، هذا الإجراء يبين مدى ما وصلت إليه تلك التجاوزات أو الأخطاء التي حدثت نتيجة لعمليات التسجيل التي لم تكن قانونية بسبب سيطرة قبائل دون غيرها على الأراضي مما احدث خلل في عمليات تسجيل تلك الأراضي، إضافة إلى طبيعة الصراعات القبلية مما دعا الحكومة العثمانية إلى العمل على إحداث خرق لذلك الواقع من خلال الإعلان عن

منح مكافأة تقدر بقيمة 10% من قيمة الأرض لمن يبلغ عن أراضي غير مسجلة وهي في حوزة أفراد وهي غير معلومة للدولة مما يوحي بأن عمليات التسجيل غير موجودة أصلا .

هذا الوضع سمح للمتنفذين من السيطرة على تلك الأراضي في ظل عدم قدرة الدولة على إثبات ملكيتها لها ، كما سعت الدولة من خلال تهديد الأهالي الذين لم يسجلوا أراضيهم أنها سوف تبيعها في المزاد العلني، كل تلك الأمور قصد منها محاولة زيادة موارد الدولة[20]، والمعلوم أن قانون الأراضي في جانب اجتماعي آخر اصطدم مع ملكية القبائل للأراضي خصوصاً وإنها تعد ذلك الأمر من الملكية الخاصة التي أوجزها الفرمان السلطاني الصادر في عام 1849م والذي اعترفت فيه الدولة العثمانية بأنها تتعهد باعتبار هذه الولاية أملاكا حرة واعتبار جميع الأراضي الكائنة فيها هي ملكية خاصة لأهلها وكل ما يتعلق بها من مشاكل أو خصومات تحل في المحاكم الشرعية ، وهذا إقرار أعطى لأهل البلاد الحق في كيفية التصرف وإدارة الأراضي التي في حيازتهم بصفة دائمة[21].

هذا الأمر أوقع الدولة العثمانية في مشكلة حيث إن هذا الفرمان يناقض ما جاء في القانون الصادر حول الأراضي لذلك فقد سعت إلى استخدام المرونة من خلال محاولة التوفيق بين احترام الملكية القبلية والأعراف المتعلقة بها وبين تطبيق القانون بما يحقق الفائدة للدولة العثمانية، عليه فعملية التسجيل قوبلت بالرفض في الكثير من الأحيان خوفاً من الملاك من تلك العملية واعتبارها تمهيد لحصر أملاكهم لنزعها منهم لحساب آخرين، لذلك كان التسجيل ضعيفاً في الكثير من الأحيان، لكن عدم استجابة الأهالي لم تمنع الحكومة من الاستمرار في تلك العملية على الرغم من الاعتراض الذي وصل إلى حد استخدام العنف من الحكومة العثمانية ضد من رفضوا عمليات التسجيل وهذا في مجمله ساهم في إضعاف النظام القبلي بل وإنهاء الملكية الجماعية من خلال تسجيل الأراضي بأسماء أفراد وبالتالي تقلص حجم الأراضي المملوكة والواقعة تحت السيطرة القبلية وهذا الأمر لم تقبله القبائل ومشايخها لأنه في نظرها مس بحقوقها ومكانتها الاجتماعية إضافة إلى أن هذا الأمر خلق نوعاً من المساواة بحيث لم يعد ممكناً بروز ملاك كبار يستحوذون على أراضي واسعة[22]، لكن لا

اعتقد أن هدف الإدارة العثمانية كان هذا المسعى، إنما هذا الإجراء كان غايته تنظيم تلك الأراضي ومعرفة ملاكها ومن ثم تحديد قيمة ما تدفعه من ضرائب .

هنا لابد أن نشير إلى أمر مهم وهو أنه بالرغم من الجهد الذي قامت به الدولة العثمانية في مواجهة الانتفاضات الوطنية التي قامت في هذه البلاد والتي كان لها أثر سلبي على أوضاع ملكية الأراضي وطريقة استغلالها ومن ثم على الوضع الاقتصادي ككل، إلا أننا نرى تلك الدولة ومن خلال جملة القوانين التي أريد بها الإصلاح تتماشي مع مراعاة المصالح الأجنبية استنادا إلى الاتفاقيات والامتيازات الممنوحة لهم والتي حصلوا من خلالها على عديد المزايا مثل الإعفاء الضريبي وعدم الخضوع للقوانين المحلية وحضور مندوبين عن قنصلياتهم فيما يحدث لهم من مشاكل أو قضايا قد تثار عليهم ، إضافة إلى منحهم الحق في افتتاح المدارس والمنشآت الدينية الخاصة بهم والتي اتخذت من ذلك النشاط ستارا" لأمور أخرى، كانت السبب في الكثير من المشاكل الاجتماعية في هذه البلاد إضافة إلى عدم دفعهم للرسوم المتعلقة بسفنهم، زد عليه نظام الحماية الذي كان شكلاً من أشكال الامتيازات والذي يسمح لصاحبه حق عدم الخضوع للقوانين العثمانية[23].

على صعيد ولاية طرابلس الغرب نرى تلك الأقليات غير المسلمة استفادت من جملة تلك القوانين التي أشرنا إلى بعضها وإن كان استفادة بعض من تلك المؤسسات كان شرا على هذه البلاد فيما بعد ونذكر منها مصرف روما والذي استفاد من جملة تلك الامتيازات في العمل بكل حرية في التخطيط للاستيلاء على مقدرات البلاد تمهيداً لغزوها فيما بعد وهذا ما حدث للأسف، إضافة إلى الجالية اليهودية التي استطاعت من خلال هذه الأجواء استثمار قدراتها بل إنها استطاعت المشاركة في استملاك الأراضي واستثمارها مع الأهالي مستغلين عمليات الرهن مقابل القروض الباهظة التي كانت ملجأ لبعض الناس في ظل عدم قدرتهم على سدادها فيما بعد، أما موقف الدولة العثمانية من تلك الأحداث فقد كان ضعيفا تجاه هذه الأوضاع واقتصر على إصدار قانون يحرم على المجنسين بالجنسيات الأجنبية حق الإستملاك والتوريث وحق الطابو في الأراضي الأميرية بهدف الحد من تلك الامتيازات إلا أن الأمر كان قد حسم خاصة بعد تراجع الدولة العثمانية عن ذلك القانون

الذي جاء ظرفي بعد احتلال تونس عام 1881م ومصر عام 1882م فتم التراجع عنه وإبداله بقانون يسمح للأجانب بالتملك في المدن والبراري عدا الأراضي الحجازية فقط[24].

- **الضرائب وتأثيرها على الجوانب الاجتماعية :**

مرت على الدولة العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر جملة من التحولات الاقتصادية والسياسية التي كان لها تأثيرها الواضح على السياسة العامة للدولة إضافة إلى تأثيرها على الطبقة الحاكمة فيها من حيث تغير نمط الإنتاج العثماني وتحوله من إنتاج ريعي إلى إنتاج انتقالي ومن ثم إلى الرأسمالية التي بدأت تسيطر على الدولة ككل، ولابد من الإشارة إلى أن هذه التحولات هي داخلية وليس للتأثير الأوربي علاقة مباشرة بها، ونتيجة لتلك التحولات ظهر التضخم المالي الذي برز في نهاية القرن السادس عشر خصوصا بعد تدفق (الفضة) الأمريكية على أوروبا والدولة العثمانية فما كان من الدولة العثمانية إلا إتباع سياسة تشجيع المالكين الزراعيين على دفع الضرائب بشكل نقدي، لذلك فقد اتجهت الدولة العثمانية إلى بيع أراضيها إلى المالكين مقابل مبالغ مالية لتوفر سيولة كانت الدولة في أمس الحاجة إليها هذه السياسة اعتمدت على الحصول على الضرائب نقداً وليس عيناً فكانت البداية التي مهدت لظهور العلاقات الرأسمالية في الاقتصاد العثماني[25]، هذا التحليل ينطبق فعلاً على السياسة العثمانية في ولاية طرابلس الغرب حيث جرى تغير في أسلوب السلطة وجرى التركيز على تقوية الإدارة المركزية والعمل على السيطرة على القبائل في محاولة للحصول على أكبر قدر من الضرائب لتوفير السيولة بالنسبة للمركز وكذلك لأوجه الصرف في الولاية حيث جرى ضبط واردات الولاية ومصروفاتها في سجلات خاصة بغية الحد من التلاعب أو الاختلاس في المال العام بحيث لا يحصل أو يصرف أي مبلغ مالي من غير سند يثبت ذلك، وهذا الأمر عده ايجابيا إلا أن النظام الضرائبي والذي كان الهدف منه توفير النفقات العامة للدولة وموجهتها أصبح عبئاً ثقيل بعد أن سيطر على كل شيء حيث شمل تحت إطاره الإنسان والحيوان والزرع مما خلق وضعاً تذمر منه الأهالي، فالضريبة لابد أن تدفع بالرغم من أوقات الشدة والعسر وانتشار الأوبئة والأمراض التي أصيب بها الأهالي أوقات الجفاف والقحط[26].

ويلاحظ في جانب آخر محاولة الدولة العثمانية تطبيق قانون الأراضي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من خلال تشجيع الإفراد على تسجيل أراضيهم في الطابو بشكل فردي بغية حصرها وهذا التوجه في حد ذاته يدعم ويخدم التوجه الرأسمالي للدولة لأن عملية جمع الضرائب في الفترة السابقة كانت ذات طابع ريعي كما أشرنا سابقا أي أنه كان يترتب على كل قرية أو قبيلة دفع جزء من الإنتاج ضريبة ليس بالضرورة تدفع بشكل عيني، إضافة أن هذا القانون ألغى طريقة الوسطاء المتمثلة في مشايخ القبائل في جمع تلك الضرائب في توجه لتشجيع الأفراد على أداء ذلك الأمر، كما أن القانون ألغى الامتيازات التي كانت ممنوحة لشرائح معينة من أفراد الدولة كانوا معفين من دفع تلك الضرائب وهذا الأمر بكل تأكيد أغضب تلك الفئات[27]، كما أنه مع صدور قانون البلديات عام 1871م ترتب عليه استحداث وظائف جديدة أنيط بها البلدية بغية الأشراف على الحياة العامة واليومية وهذا الإجراء الإداري حمل أهل الولاية مصاريف مالية إضافية[28]، وعملية الصرف على البلديات كانت في حقيقة الأمر تغطى من عدة رسوم وضرائب بغية تقديم الخدمات العامة من خلالها وهذا بكل تأكيد انعكس على مدى أدائها في ظل تناقص المبالغ المأخوذة من الأهالي الذين يعانون من سوء الحال، زد عليه المبالغ المحولة إلى السلطة المركزية من عوائد الجمارك ورسوم الموانئ والحجر الصحي إضافة إلى ما يتم أخذه من الأهالي كضرائب وهذا الأمر شكل عبئاً إضافياً على المواطن في هذه الولاية[29]، لذلك ولأهمية هذا الجانب الضريبي بالنسبة للدولة العثمانية فقد شكلت الدولة العثمانية ما عرف بمكتب الدين العام عام 1880م والذي اختص في تحصيل الضرائب المتعلقة بشكل خاص بعوائد الجمارك والرسوم المنيطة باحتكار البضائع أمثال التبغ والملح إضافة إلى الرسوم البلدية على بعض البضائع، عليه فقد شكلت تلك الأنظمة الضريبية عديد المشاكل التي انعكست على الجوانب الاجتماعية والسياسية بشكل خاص حيث إنها خلقت نوعا من الضغط في العلاقة بين الأهالي والحكومة العثمانية .

فهذه الضرائب أو نظامها شكلت تميزاً طبقياً بين فئات المجتمع نفسه من حيث إنها خلقت فئات استفادت من عملية الإعفاءات وأخرى حصلت على جزء من تلك الضرائب سواء بجمعها أو إدارة الأمور فيها وهذه الفئات تمتعت بالمكانة الاجتماعية الأفضل والأمر عائد لطبيعة علاقاتها مع الدولة في حين كان السواد الأعظم من الأهالي يرزح تحت نير تلك الضرائب، هذه الأوضاع شكلت علاقة طردية بين الاضطرابات والفتن السياسية ضد السلطة الحاكمة وبين الضرائب حيث شكلت عاملاً مهماً في هذا الأمر(30)، إضافة للدور الذي شكلته هذه الضرائب والتي سهلت عمل الدول الأجنبية مع نظام الامتيازات الذي أعطاهم مميزات عن سكان هذه البلاد مما شكل دوراً سلبياً بالنسبة للأوضاع، إضافة إلى أن هذه الضرائب لم تكن مفروضة بعدل ومساواة فوقع العبء على شريحة دون الأخرى، كما أنها كانت تفرض أحيانا بشكل مفاجئ وقسري(31).

والمعروف بأن النظام الضريبي المعمول به في الولاية كان يقوم على مبدأ تقدير المبالغ المقطوعة من بداية كل عام يلتزم المشايخ بتسديدها مع الديون المترتبة عليها عن ضرائب السنوات السابقة وفي بعض الأحيان يسمح لهؤلاء المشايخ بعملية الجباية مقابل منحهم 5% من المبلغ المحصل وهذا في حد ذاته زاد من الضغط على الأهالي لأن الولاية كانت تعتمد على الزراعة والرعي في اقتصادياتها فكان العبء اشد لاشتراك تلك المهن في تحصيل ضرائب أخرى من ذلك دفع العشر إضافة إلى ضرائب الحيوانات، ناهيك عن أتباع بعض الولاة سياسة الحد من الإعفاءات الممنوحة للبعض وإلغاء العديد منها، وعلى الرغم من سياسة المرونة التي كانت تتبعها الدولة في بعض الأحيان خصوصاً في سنوات الجفاف والتي كانت تعتمد على ترحيل الديون المتراكمة حول أعناقهم للدولة للسنوات القادمة، وهذا الأمر في حد ذاته شكل هاجساً لدى الكثيرين ساهم في تأثيره على الجوانب الاجتماعية للكثير من الأسر التي كانت ترزح تحت وطأة تلك الديون بسبب عدم قدرتها على دفع تلك الضرائب والتي أصبحت بمثابة الخطر الذي يهدد حياتهم وحياة عائلاتهم(32)، هذا الأمر قوبل بالرفض والتصدي من الأهالي لكن الدولة استمرت بالضغط على شيوخ القبائل بغية حثهم على الاستمرار في تسديدها، وأمام هذا السياسة اتبعت بعض القبائل مقاومة هذه العملية

التي اتبعها بعض الولاة من خلال سياسة الابتزاز لأثمان محصولاهم المجلوب للأسواق مقابل الضرائب المترتبة عليهم إلى الكف عن الذهاب إلى تلك الأسواق والعمل على ترك قطعانهم ترعى في محاصيلهم الزراعية بغية حرمانهم منها ومن أثمانها[33].

في جانب آخر اتجهت بعض القبائل الأخرى إلى اتخاذ وسيلة أخرى للتهرب من تلك الضرائب القاسية من خلال إتباع طريقة التنازل عن تلك الأراضي لصالح الزوايا السنوسية بشكل خاص والتي كانت تتمتع بنوع خاص الامتيازات من حيث الإعفاء الضريبي في محاولة للتخلص من الأعباء المالية المترتبة عليها مع الاستمرار في إدارتها واستغلالها بشكل مباشر من خلال الاتفاق المسبق مع تلك الزوايا عموما تداعيات هذه السياسات لم تتضح أول الأمر لكنها أسفرت فيما بعد عن تدهور الظروف الاقتصادية مما حدا بالبعض إلى الاتجاه للاقتراض مقابل رهن أراضيهم وأملاكهم لدى مؤسسات أجنبية بشكل خاص مثل مصرف روما الذي كان ينشط ويستفيد من تلك الظروف والأوضاع التي كان عليها الأهالي بحيث تمكن من الاستحواذ عليها بكل يسر وسهولة[34]، هذا الأمر شكل بداية ما عرف بسياسة التغلغل الأجنبي والذي استفاد من تلك السياسات الخاطئة التي كانت تتابعها الإدارة العثمانية في إدارة الأمور، وعلى الرغم من محاولات بعض الولاة الذين أحسوا بمدى خطورة الأوضاع في محاولة للتصدي من خلال رفض تلك الأمور ومحاولة عرقلتها باتخاذ جملة من التدابير والإجراءات القانونية بغية ردع المتعاونين مع تلك المؤسسات الأجنبية وخاصة الإيطالية منها في بيع الأراضي وشراء والسعي إلى إصدار مرسوم سلطاني في ذلك، لكن للأسف صدر متأخراً عام 1908م حيث يشير إلى عدم جواز بيع الأهالي لأراضيهم لأي مؤسسة أجنبية لكن الأمر جاء بعد فوات الأوان[35]، ويجب أن نعلم أن تأثيرات هذه الظروف الاقتصادية شكلت منحى سلبياً على الجوانب الاجتماعية بشكل خاص حيث أخذت هذه الأمور في خلق ظاهرة التهجير أو الهجرة التي شهدتها الكثير من الأجزاء من الولاية حيث شكل هذا الحراك الاجتماعي والذي تمثل في نزوح أعداد كبيرة من الأهالي في مناطق مختلفة من الولاية من مناطقهم إلى مناطق أخرى داخل الولاية، أو قيام جزء آخر بالنزوح إلى خارج الولاية وهذا الأمر في مجمله بكل تأكيد فرضته تلك السياسات الاقتصادية

والسياسية المجحفة والصعبة التي مرت بها الولاية، إضافة إلى العوامل الطبيعية وانتشار حالات الجفاف والمجاعة.

كما لا ننسى أنها شكلت للبعض وسيلة للتملص من وطأة الظروف الصعبة التي كانوا يعيشون فيها وأن كان الأمر لم يكن بأحسن منه في المناطق التي نزحوا إليها[36]، فهذه الهجرات بكل تأكيد وساهمت في تفاقم الآثار السلبية على جوانب ملكية الأرض واستغلالها وعلى النواحي الاقتصادية ككل نتيجة لفقدان الأفراد والقبائل لأراضيهم إضافة إلى فقدان الولاية إعداد من مواردها البشرية مما كان لها تأثير سلبي على العملية الإنتاجية بشكل عام ومن ثم على دخل الولاية التي كانت تعتمد أساسا على تلك الأنشطة الاقتصادية والضرائب المتعلقة بها .

- **الجانب الاقتصادي وعمليات إيطاليا للتمهيد لاحتلال ولاية طرابلس:**

جانب آخر استخدمه الإيطاليون بغية التمهيد للغزو من خلال الإشاعة والتركيز على إظهار مدى ما تعانيه الإدارة العثمانية من تخلف وعدم قدرتها على تقديم الخدمات للأهالي وتصويرها بأنها قادمة كمنقذ من خلال هذا التدخل على اعتبار العملية اقتصادية حضارية موجهة إلى إنقاذ السكان من ظلم الحكم العثماني[37]، حيث أخذ هذا الجانب دوره إلى جانب باقي الأدوات التي لجأت إليها إيطاليا من خلال السعي لاحتواء الولاية، وقد سعت إيطاليا أول الأمر إلى البحث عن طريقة تمكنها من إدارة الأمور المالية والعمل على التحكم في العمليات الاقتصادية الجارية في ولاية طرابلس بما يعطيها امتيازا في هذا الجانب يعمل مع باقي الأدوات وصولا إلى ضم الولاية، فوقع الاختيار على مصرف روما عام 1905م للقيام بهذه المهمة أو الدور لتنفيذ سياسة التغلغل السلمي تحت إطار اقتصادي ومالي[38]، وقد أنشئ هذا المصرف في 9مارس عام 1880م في مدينة (لانربو) بإيطاليا بناء على مبادرة من بعض النبلاء الرومانيين الكاثوليك برأسمال قدره 3 ملايين ليرة ثم جرى زيادة رأسماله إلى مائة مليون ليرة عام 1910م ويلاحظ ارتباطه الديني إضافة إلى ارتباطه الحكومي كان عاملاً مهماً في تبنيه لاقتراح الحكومة في تنفيذ مخططها للتغلغل السلمي حيث يشار إلى أن رئيس مصرف روما كان (روميلو تيستوني) وهو شقيق وزير خارجية ايطاليا (توماس

تيستوني) خلال نشاط المصرف أعوم 1903م- 1909م[39]، والمصرف بدأ نشاطه الفعلي اعتبارا من عام 1907م وذلك بتأسيس فرع له في مدينة طرابلس، كما جرى فتح فرع في مدينة بنغازي عام 1910م ومن ثم انتشرت باقي فروعه في مدن زواره والخمس وسرت ومصراتة وزلتين وطبرق[40].

ولكي يتم تنفيذ سياسة التغلغل حسب رغبة الحكومة الإيطالية لم يقتصر عمل المصرف على الأعمال الإدارية المصرفية فقط بل تجاوزها إلى ممارسة نشاطات في مجالات التجارة والصناعة والزراعة فهو وبعد افتتاحه بدأ في التدخل في الكثير من الأنشطة الاقتصادية بغية ربطها مع مخططاته، عليه فقد أنشأ معاصر للزيوت في طرابلس وغيرها من المناطق، كما افتتح مطحناً حديثاً وأنشأ مزرعة كبيرة في بنغازي في محاولة لإحكام السيطرة على مقدرات السكان[41]، بل أنه وبشكل ملتو استطاع السيطرة على الكثير من الأراضي المملوكة للأقليات الأجنبية غير الإيطالية ممن لم يتمكنوا من مقاومة إغراء المبالغ المالية العالية التي يعرضها المصرف[42]، ومن ثم سعت الحكومة الإيطالية إلى حث السلطات العثمانية على السماح لها بشراء الأراضي دون قيود، لكن هذا الأمر قوبل بالرفض على اعتبار إن القانون العثماني يحرم على أي مؤسسة أجنبية شراء أراضي في الولاية ، فهل التزام الإيطاليون بهذا الأمر ؟

بكل تأكيد إنهم سعوا وكما أشرنا سابقاً إلى شراء الأراضي واتهام العثمانيين بمعادة مشاريع المصرف على الرغم من القانون صدر قبل إنشاء المصرف، ففي عام 1883م ولمنع بيع الأراضي أصدرت الحكومة العثمانية قرار يلزم الأهالي تسجيل أراضيهم في السجل العقاري وإثبات ملكيتها بإبراز حجة شرعية ليتم منحه شهادة تسجيل ومن لم يتمكن من ذلك تصبح أرضه ملك عام[43]، كما أن نشاط المصرف دخل على الخط البحري حيث بدأ في تسيير الباخرة (روما) للعمل بين مصراتة وطرابلس إضافة إلى نقل البريد والعمل على إقامة خط بحري مع دول الجوار لإعطاء الشرعية وزيادة النشاط وبالتالي مزيداً من السيطرة على مقدرات هذا الشعب[44]، إضافة إلى ذلك سعى المصرف لاستغلال الموارد المعدنية الموجودة في البلاد من خلال إرسال هيئات ومختصين للقيام بأبحاث ودراسات حول وجود

معادن وسط معارضة والي الولاية الذي لم يكن لديه القدرة ولا القوة للوقوف أمام تزايد تلك الأطماع[45]، هذه الأعمال كانت من بين الأنشطة التي ساهم فيها المصرف بدوره والذي يعد من بين أهم الأدوار التي قام بها على هذه البلاد بغية تأهيل الأرضية والقبول لدى سكان هذه الولاية حتى إذا جاءت مرحلة الغزو لم تلق أية مقاومة لذلك عمل المصرف على إقامة شبكة من العلاقات والمصالح لكن هذه الأمور لم تنجح في ظل رفض السكان وبعض الولاة تطبيق تلك الأفكار على هذه البلاد[46]، وقد ترافق إنشاء المصرف مع وجود الوالي رجب باشا الذي عين عام 1904م واليا على طرابلس وهو كان من أشد الرافضين لدور هذا المصرف الساعي إلى السيطرة على الولاية لذلك ووفق هذا الأمر فقد حاول معارضة تأسيس المصرف أول أمره، لكن الحكومة العثمانية وخوفا من إحداث نزاع سياسي مع إيطاليا فقد قبلت منح هذا المصرف حق ممارسة نشاطه في الولاية، المفارقة دون إصدار مرسوم من الحكومة المركزية أو موافقة الحكومة المحلية بالرغم من أنها تعلم مسبقا بما يحويه ذلك من إخطار[47].

هذا الأمر في مجمله جاء نتيجة للضغوط والتوصيات التي قام بها حقي باشا سفير الدولة العثمانية في روما الذي كان له دور كبير في إقناع الحكومة بقبول ذلك الأمر، والذي كان مؤشراً على حجم الدور الذي سوف يلعبه (حقي باشا) الذي انتقل فيما بعد في ظل جهود غربية إلى أن يصبح رئيس الحكومة المركزية، لكن هذه الأمور لم تثن الوالي (رجب باشا) فقد وقف في وجه عمليات المصرف المتعلقة بشراء الأراضي واتخذا حيال ذلك جملة من الإجراءات التي تمنع حدوث ذلك مثل الإيعاز إلى المحاكم العثمانية في طرابلس بأن لا تقبل قضايا المصرف لأنه لا تتوافر في تأسيسه الشروط القانونية .

هذه الأنشطة كانت تهديداً لمصير المصرف والذي شعر القائمون عليه ومن خلفهم حكومة إيطاليا بمدى الخطر الذي يشكله هذا الوالي عليه فقد بدأ بالسعي لإقصائه من حكم الولاية[48]، وهذا ما حدث للأسف، وبعد هذا الوالي تولى ولاة كانوا أشبه بالأدوات في أيدي الحكومة الإيطالية والقائمين على إدارة المصرف حتى مجي الوالي (إبراهيم أدهم) عام 1910م والذي شكل فارقاً حيث ناصب المصرف العداء ووقف موقفاً مماثلاً لما

فعله الوالي رجب باشا حيث أمر بالتحقيق مع المصرف حيث اتضاح حجم المخالفات والأخطاء التي يرتكبها المصرف والتي كانت تدينه بشكل واضح ، لكن الأمور لم تكن بالصورة التي تمكن من محاسبته لأنه استطاع تدعيم مركزه في الولاية وفي مركز الدولة حيث أصبح حقي باشا صدرا" أعظم (رئيس وزراء) دعمه الأساسي[49]، لذلك لم يستمر الوالي إبراهيم أدهم في حكم الولاية سوى بضعة أشهر وجرى عزله من حكم الولاية بسبب هذه المواقف الموجهة إلى سياسات المصرف بشكل خاص .

إجمالا يلاحظ حجم الدور الذي لعبه هذا المصرف على الصعيد العام في الولاية، فقد كان بمثابة الإخطبوط امتدت أذارعه في كل الاتجاهات فقد سيطر على الشأن الاجتماعي بكل تركيباته حيث أنه ومن خلال سيطرته على الكثير من مصادر رزق شريحة واسعة من تركيبة المجتمع فقد أخل بنمط الحياة الاجتماعية، وباقي المجالات التي يعتمد عليها السكان فقد وسع نشاطه في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة بغية رهن مقدرات السكان في يديه، زد عليه الكم الهائل من العملاء والأتباع الذين كانوا يمتهنون جل أعمال المصرف ونشاطاته[50]، هذا الأمر كان يحدث ويجري في ظل رضا وقبول حكومة الاتحاديين التي لم تحرك ساكنا تجاه وقف هذه الإعمال التي تحد من حكم حتى ولاتها، وسعيها إلى ضم الولاية والذي لم يعد خافياً على أحد وهذا ما حدث في نهاية المطاف حيث تم السيطرة على الولاية، ولإيضاح مدى ما وصلت إليه الأمور لابد من الاطلاع على مجرى الأحداث التي حدثت بعد ذلك ليتضح مدى ما وصلت إليه عملية التواطؤ مع المحتل الإيطالي[51].

- **الخـاتمة :**

كانت عملية التحديث أو التنظيمات موضوعاً مثيراً لأنها كانت من بين الوسائل التي سعت إليها الدولة العثمانية بغية إنقاذ الدولة من السقوط، كما أنها مثلت محاولة منها لوقف التغلغل والتدخل الأوربي في الشئون العثمانية أو هكذا كان الاعتقاد بأنها سوف تمنح الدولة وتعطيها وسائل لمقاومة تلك الأخطار وبالتالي تحافظ على بناء الدولة ككل لكن الأمور لم تسر وفق ذلك التصور فحدثت الكثير من المشاكل التي تعزى إلى هذه الإصلاحات التي كان تأثيرها واضحاً على الكثير من جوانب المجتمع بسبب ارتباطها سواء أكانت على المستوى الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي .

بسبب طبيعة النظام المالي والذي كانت الضرائب تؤلف الجزء الأكبر منه والذي يعتمد عليه في توفير الأموال للدولة ومن ثم الولايات ككل، فقد كان أمر تحصيلها من الأمور المهمة خصوصا إذا أخذنا في الاعتبار أن الدولة لم تعنى بتحسين جوانب الإنتاج الزراعي أو الاقتصادي وبالتالي شكل هذا الأمر مصدر قلق للطرفين، لذلك يعز إليها إحداث الكثير من المشاكل الاجتماعية التي أسفرت عن عدم استطاعة الأهالي سداد تلك الضرائب مما أدى في الكثير من الأحيان إلى تطور الأمر إلى حدوث هجرة وتنقل داخلي أو خارجي سبب مشكلة أدت إلى عدم الاستقرار الداخلي، والذي نجم عنه خلل في التركيبة الاجتماعية من حيث تناقص السكان بسبب ما سببته تلك الهجرات التعسفية من وفيات ومشاكل اجتماعية واقتصادية متعددة، كان من أهمها تفاقم الآثار السلبية على جوانب ملكية الأرض وطريقة استغلالها وفقدان الأهالي والقبائل لأراضيها وما ترتب عليه من فقدان الولاية بالتالي لأعداد من الموارد البشرية كان لها الأثر السلبي على عملية الإنتاج والتنمية داخل الولاية والدولة معا بسبب اعتمادها على هذه الأنشطة الاقتصادية في توفير الضرائب المحصلة منها، مما نتج عنها اتجاه الكثيرين بسبب هذه الضغوط إلى الاقتراض من مؤسسات أجنبية من خلال رهن أراضيهم مقابل منحهم تلك الأموال، هذا الأمر شكل مدخلاً لتلك المؤسسات الأوربية وبالطبع كانت الإيطالية على رأسها، هذا الأمر شكل بداية التغلغل السلمي للسيطرة على مقدرات الولاية وللأسف استمر ذلك الأمر في ظل السياسات الخاطئة للدولة العثمانية

في معالجة تلك الأمور، بالرغم من محاولة بعض الولاة التصدي لها لكنهم لم ينجحوا بسبب عرقلة كل تلك الإجراءات القانونية من قبل تلك المؤسسات المدعومة من داخل إطار الدولة العثمانية .

توافرت عوامل متعددة تمثلت في الظروف التاريخية التي عاشتها إيطاليا والتي تصاعدت عقب الوحدة الإيطالية وظهور الرغبة في تكوين مستعمرات في المنفى تتزايد حتى أدت إلى تجربة (عدوه) التي منيت فيها إيطاليا بهزيمة فادحة، هنا اتجهت الأنظار إلى ولاية طرابلس وارتفاع الدعوات بحقها التاريخي فيها إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والصناعية والثقافية عقب الازدهار الصناعي والاقتصادي الذي ظهر عقب الثورة الصناعية حيث ساهمت الرأسمالية في جذب الأنظار إلى أهمية الولاية والتفكير في احتلالها خصوصا في ظل الأوضاع السياسية التي كانت تعيشها إيطاليا مما أعطى دفعة لدعاة الاستعمار الفرصة في التعجيل بقرار الغزو، وقد ساهمت الظروف التي كانت تمر بها الولاية والدولة ككل، هذا الأمر شكل دافعاً لتحقيق هذه الغاية في ظل دعم القوى الأوربية الاستعمارية الأخرى ومساندتها، ولتحقيق تلك الغاية كان لابد من تأهيل المجتمع الإيطالي من خلال الصحافة ورجال السياسة لدعم ذلك المخطط الذي بدأ يأخذ إبعاداً ثقافية وتعليمية واقتصادية بغية التمهيد لضم الولاية بشكل ميسر مستفيدة من الأوضاع التي كانت تمر بها الدولة العثمانية من ضعف اقتصادي وسياسي وعسكري سواء في الولاية أو على مستوى الدولة ككل، مما أجبرها على التخلي على الولاية بكل يسر وسهولة .

الهوامش والتعليقات:

1- عبد المنصف حافظ البوري، 1983م، الغزو الايطالي لليبيا، طرابلس: الدار العربية للكتاب، ص 85.

2- مفتاح السيد الشريف، 1970م، الاستعمار الإيطالي لليبيا، طرابلس: دار النشر الليبية، ص 20 .

3- أحمد صدقي الدجاني، 1971م، ليبيا قبيل الاحتلال الايطالي، مصر: المطبعة التقنية، ص 24 .

4- مفتاح السيد الشريف، 1970م، مرجع سابق، ص 41 .

5- الطاهر احمد الزاوي، 1973م، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، ط ثالثة، بيروت: دار الفتح للطباعة، ص ص 34- 45 .

6- شارل فيرو، 1994م، الحوليات الليبية، تعريب محمد عبد الكريم الوافي، ليبيا: جامعة قاريونس، ص784.

7- أحمد السعيد سليمان، 1961م، التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة، القاهرة: دار المعرفة، ص ص46- 47

8- فرانشيسكو كورو، 1971م، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تعريب وتقديم خليفة محمد التليسي، طرابلس: المنشاة العامة للنشر والتوزيع، ص 163 .

9- محمود الشنيطي، 1951م، قضية ليبيا، القاهرة: مطبعة النهضة العربية، ص ص 43 – 64 .

10- حقي باشا: أحد السياسيين الأتراك تولى منصب سفير لبلاده في إيطاليا ثم شغل منصب رئيس الوزراء في فترة الغزو الإيطالي لليبيا عرف بمدى قربه من الايطاليين، راجع: عبد المنصف البوري، 1983م، ص 96 .

11- عبد المنصف البوري، 1983م، مرجع سابق، ص 96 .

12- بخصوص تلك الأوضاع يمكن مراجعة المذكرة المقدمة من نواب الولاية التي تشير إلى كل تلك الحقائق، راجع: الطاهر احمد الزاوي، 1973م، ص ص 64- 66. إضافة إلى، الشتيوي منصور عمر، 1970م، الغزو الإيطالي لليبيا، طرابلس: مؤسسة الفرجاني، ص ص 48- 49 .

13- عبد المنصف البوري، 1983م، مرجع سابق، ص 97 .

14- محمد فريد، 1977م، تاريخ الدولة العلية العثمانية، بيروت: دار الجبل، ص 254 .

15- رفعت ابو الحاج، 1979م، منطلقات نظرية في منهجية التاريخ الليبي أثناء القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر، مجلة البحوث التاريخية، (العدد الثاني)، طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين، ص 67 .

16- جميل موسى النجار، 1991م، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، القاهرة: مكتبة مدبولي، ص 408.

17- عبد الملك خلف التميمي، 1984م، ملامح الوضع الاقتصادي في المغرب قبيل الاستعمار الغربي الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، تونس: مركز البحوث والدراسات العربية في العهد العثماني، ص 113.

18- تيسير بن موسى، 1988م، المجتمع العربي في العهد العثماني ، طرابلس: الدار العربية للكتاب، ص110.

19- الطاهر الزاوي، 1970م، مرجع سابق، ص 278 .

20- أحمد صدقي الدجاني، 1971م، مرجع سابق، ص 211 .

21- عبد الجواد محمد، 1974م، ملكية الأرض في ليبيا في العهود القديمة والعهد العثماني القديم، طرابلس: دار الاتحاد العربي للطباعة، ص 446 .

22- مختار محمد الأمير، 2006م، ملكية الأرض واستغلالها في ولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني، طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين، ص ص 62- 63 .

23- عقيل البربار، 1976م، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، مالطا: دار اليجا، ص 106 .

24- مختار محمد الأمير، 2006م، مرجع سابق، ص 102 .

25- علي عبد اللطيف أحميدة، 1998م، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 57 .

26- محمد الكوني بالحاج، 2007م، التحديث العثماني، طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين، ص 56.

27- علي عبد اللطيف أحميدة، 1998م، مرجع سابق، ص 64 .

28- قانون البلديات، للمزيد راجع، بلدية طرابلس في مائة عام (1870م – 1970م)، ص ص 114- 122 .

29- فرانشيسكو كورو، 1984م، مرجع سابق، ص 93- 95 .

30- ريتشارد بيل، 1982م، مؤتمر العلاقات العربية التركية، تحرير عقيلة محمد البربار، الجزء الأول، طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين، ص ص 179- 180.

31- رجب أنصير الأبيض، 1998م، مدينة مرزق، طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين، ص 142.

32- صلاح الدين السوري، 1984م، (فصلية)، الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي في العهد العثماني الثاني، مجلة البحوث التاريخية، (العدد الثاني)، طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين، ص 370 .

33- شارل فيرو، 1991م، مرجع سابق، ص 753 .

34- محمود العرفاوي، 1991م، مخاض الامبريالية والفاشية الإيطالية وعسر ولادتها ودفنها في ليبيا، (ترجمة: عمر الطاهر)، طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين، الجزء الأول، ص 69 .

35- عقيل محمد البربار، 1976م، مرجع سابق، ص 246.

36- مختار محمد الأمير، 2006م، مرجع سابق، ص 113.

37- ليزا أندرسون، 1985م، أراء غربية في إصلاح عثماني ليبيا في أواخر القرن التاسع عشر، مجلة البحوث التاريخية، فصلية، (العدد الثاني)، طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين، ص ص 111- 125.

38- محمد صالح منسي، 1980م، الحملة الإيطالية على ليبيا، دراسة وثائقية في إستراتيجية الاستعمار والعلاقات الدولية، القاهرة: دار الطباعة الحديثة، ص 33 .

39- علي عبد اللطيف أحميدة، 1998م، مرجع سابق، ص 69 .

40- محمد مصطفي الشركسي، 1976م، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي، طرابلس: الدار العربية للكتاب، ص ص 13- 14 .

41- المرجع نفسه، ص 23 .

42- عقيل محمد البربار، 1982م، مصرف روما ودور السلطات العثمانية في الوقوف ضد التسلل الاقتصادي الايطالي إلى ليبيا 1907م – 1911م، مجلة البحوث التاريخية، (العدد الثاني)، طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين، ص 240 .

43- انريكو انسياتو، 1980م، العلاقات العربية الإيطالية من 1902م- 1930م، (ترجمة: عمر الباروني)، مراجعة، عبد الرحمن سالم العجيلي، طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين، ص 160.

44- محمد مصطفى الشركسي، 1976م، مرجع سابق، ص 14 .

45- اتيليو موري، 1971م، الرحالة والكشف الجغرافي في ليبيا مطلع القرن التاسع عشر حتى الاحتلال الايطالي، (تعريب: خليفة محمد التليسي)، طرابلس: مكتبة الفرجاني، ص 125 .

46- خليفة الذويبي، 1990م، سياسة التغلغل السلمي الايطالي في ليبيا ودور مصرف روما في تنفيذها من خلال الوثائق، مجلة الوثائق والمخطوطات، (العدد الرابع)، ص 402 .

47- عبد المنصف حافظ البوري، 1983م، مرجع سابق، ص 269 .

48- جرى تعيين رجب باشا وزيرا للحربية عقب انقلاب عام 1908م لكنه لم يعمر طويلا فتوفي في 16 أغسطس من نفس العام، للمزيد راجع، عبد المنصف حافظ البوري، 1983م، ص 269 .

49- الطاهر أحمد الزاوي، 1973م، جهاد الإبطال في طرابلس الغرب، الطبعة الثالثة، بيروت: دار الفتح للطباعة والنشر، ص 32 .

50- مفتاح السيد الشريف، 1971م، الاستعمار الإيطالي لليبيا، طرابلس: دار النشر الليبية، ص 24.

51- للاطلاع على مقدار ذلك التواطو، يمكن الرجوع إلى الإنذار الإيطالي وكيفية رد الدولة العثماني عليه، عبد المنصف البوري، 1983م .

المصادر والمراجع :

1- أبو الحاج . رفعت ، 1979م ، منطلقات نظرية في منهجية التاريخ الليبي أثناء القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر، مجلة البحوث التاريخية، (العدد الثاني)، طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين.

2- أحميدة. علي عبد اللطيف، 1998م، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، بيروت: مركز : دراسات الوحدة العربية .

3- الدجاني. أحمد صدقي، 1971م، ليبيا قبيل الاحتلال الايطالي، مصر: المطبعة التقنية.

4- البوري. عبد المنصف حافظ، 1983م، الغزو الايطالي لليبيا، طرابلس: الدار العربية للكتاب.

5- التميمي. عبد الملك خلف، 1984م، ملامح الوضع الاقتصادي في المغرب قبيل الاستعمار الغربي الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، تونس: مركز البحوث والدراسات العربية في العهد العثماني.

6- الزاوي. الطاهر أحمد، 1973م، جهاد الإبطال في طرابلس الغرب، الطبعة الثالثة، بيروت: دار الفتح للطباعة والنشر.

7- الشتيوي. منصور عمر، 1970م، الغزو الإيطالي لليبيا، طرابلس: مؤسسة الفرجاني.

8- الشركسي. محمد مصطفي، 1976م، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي، طرابلس: الدار العربية للكتاب.

9- الشريف. مفتاح السيد، 1970م، الاستعمار الإيطالي لليبيا، طرابلس: دار النشر الليبية.

10- الشنيطي. محمود، 1951م، قضية ليبيا، القاهرة: مطبعة النهضة العربية .

11- العرفاوي. محمود، 1991م، مخاض الامبريالية والفاشية الإيطالية وعسر ولادتها ودفنها في ليبيا، (ترجمة عمر الطاهر) طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين، الجزء الأول.

12- النجار . جميل موسى، 1991م، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، القاهرة: مكتبة مدبولي.

13- انسياتو. انريكو، 1980م، العلاقات العربية الإيطالية من 1902م- 1930م، (ترجمة عمر الباروني)، مراجعة، عبد الرحمن سالم العجيلي، طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين.

14- بن موسى. تيسير، 1988م، المجتمع العربي في العهد العثماني، طرابلس: الدار العربية للكتاب .

15- الذويبي. خليفة، 1990م، سياسة التغلغل السلمي الايطالي في ليبيا ودور مصرف روما في تنفيذها من خلال الوثائق مجلة الوثائق والمخطوطات، (العدد الرابع).

16- الأبيض. رجب أنصير، 1998م، مدينة مرزق، طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين.

17- بيل. ريتشارد، 1982م، مؤتمر العلاقات العربية التركية، تحرير: عقيلة محمد البربار، طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين .

18- سليمان. أحمد السعيد، 1961م، التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة، القاهرة: دار المعرفة.

19- السوري. صلاح الدين، 1984م، (فصلية)، الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي في العهد العثماني الثاني، مجلة البحوث التاريخية، (العدد الثاني)، طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين .

20- البربار. عقيل محمد، 1976م، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، مالطا: دار اليجا.

21- البربار. عقيل محمد، 1982م، مصرف روما ودور السلطات العثمانية في الوقوف ضد التسلل الاقتصادي الايطالي إلى ليبيا 1907م- 1911م، مجلة البحوث التاريخية، (العدد الثاني)، طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين .

22- كورو. فرانشيسكو، 1984م، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تعريب وتقديم خليفة محمد التليسي، طرابلس: المنشاة العامة للنشر والتوزيع .

23- فريد. محمد، 1977م، تاريخ الدولة العلية العثمانية، بيروت: دار الجبل.
24- فيرو. شارل، 1994م، الحوليات الليبية، تعريب محمد عبد الكريم الوافي، ليبيا: جامعة قاريونس.
25- أندرسون. ليزا، 1985م، أراء غربية في إصلاح عثماني ليبيا في أواخر القرن التاسع عشر، مجلة البحوث التاريخية، فصلية، (العدد الثاني)، طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين .
26- محمد. عبد الجواد، 1974م، ملكية الأرض في ليبيا في العهود القديمة والعهد العثماني القديم، طرابلس: دار الاتحاد العربي للطباعة .
27- محمد الكوني بالحاج، 2007م، التحديث العثماني، طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين.
28- مختار. محمد الأمير، 2006م، ملكية الأرض واستغلالها في ولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني، طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين .
29- منسي. محمد صالح، 1980م، الحملة الإيطالية على ليبيا، دراسة وثائقية في استراتيجية الاستعمار والعلاقات الدولية، القاهرة: دار الطباعة الحديثة .
30- موري. اتيليو، 1971م، الرحالة والكشف الجغرافي في ليبيا مطلع القرن التاسع عشر حتى الاحتلال الايطالي، (تعريب: خليفة محمد التليسي)، طرابلس: مكتبة الفرجاني.